المنظور الحديث للجغرافيا السياسية مهددات وتحديات الأمن

(دراسة استشرافية)

د. سامي محمد أحمد السيد

أستاذ مشارك في الدراسات الاستراتيجية، جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، مدير مركز أبحاث ودراسات السلام والتنمية، السودان

المستخلص:

تناولت الدراسة المنظور الحديث للجغرافيا السياسية ومهددات وتحديات الأمن؛ ومدى تأثير الحداثة التطور والتقدم العلمي التكنولوجي والفكري في تبدل شكل تحديات وتهديدات الأمن في العالم المعاصر ، هذا العالم شهد تسابقاً شديداً وسعياً مطرداً في استخدامات التقانة والذكاء الاصطناعي ، وتنافساً استخدم شتى الوسائل، السرّية والعلنية ، المشروعة وغير المشروعة ، ومن ثم توظيفها بما يخدم مصالح ذوي الشأن ، الأمر الذي فرض واقعاً جديداً يتطلب الإدراك الواعي والأمني؛ والحذر من المهددات التي تتجاوز الحدود بلا كوابح ، هذا وقد اتسمت التطورات العلمية بطابع السرعة وتكامل الأدوار ، وظهور أنماط جديدة تؤطر أساليب ووسائل التنافس والمجابهة مما يحتم المواكبة في ذلك لضمان نجاعة مجابهة المخاطر، **تهدف الدراسة** إلى التعريف بمهددات وتحديات الأمن و الجغرافيا السياسية واتساع المجال الحيوي لبناء رؤية للمجابهة ، **تمثلت مشكلة الدراسة:** في مدى تأثير التطور التكنولوجي في تحديد مجال نظريات الجغرافيا السياسية وشكل تحديات ومهددات الأمن القومي؟ ويتفرع منها: ماهية المتطلبات وعوامل الأمن والاستقرار في ظل التطور العلمي؟ ما تأثير العجز عن مجابهة المهددات وتفاقم دائرة

فقدان الأمن؟ ما السبل لإدراك المحددات ومجابهة التهديدات؟ **سلكت الدراسة:** المنهج الوصفي التحليلي، الاستشرافي. توصلت الدراسة لعدد من **النتائج أهمها:** يلعب التقدم العلمي والتكنولوجي دوراً في التغيير الجوهري لنظرية قلب الأرض من حيز جغرافي إلى فضاء إلكتروني ،ومن ثم فمن يملك التقدم التكنولوجي يملك الأرض ، اتساع المجال الحيوي للدول الكبرى الأمر الذي أسهم في تغيير نمط المهددات والتحديات الأمنية و أساليبها ، حروب المستقبل هي حروب إلكترونية في المقام الأول مع عدم إغفال أدواتها التقليدية ، هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم الرقمي وسعيها للسيطرة على بيانات العالم الرقمية يُعد بمثابة تهديد أمني للمجتمع الدولي ، **توصلت الدراسة لعدد من التوصيات أهمها:** التخطيط الاستراتيجي للأمن وفق التطور التكنولوجي للمهددات والتحديات ، مراجعة و تحديث السياسة الخارجية و التحالفات الدولية بشكل دوري على ضوء التهديدات والتطورات التكنولوجية ، العمل على تعزيز التقييمات الدورية للأمن السيبراني لتحديد الثغرات وتحسين الإجراءات الأمنية.

الكلمات المفتاحية: المهددات، الجغرافيا السياسية، التوازن الاستراتيجي.

Abstract:

The study addressed the modern perspective of geopolitical and the threats and challenges to security, the impact of modernity, scientific, technological, and intellectual advancements on the changing of security challenges and threats in the contemporary world. This world has witnessed intense competition and a steady pursuit of technology and artificial intelligence applications, with a rivalry that employs various means—both covert and overt, legal and illegal—to serve interests of stakeholders. This has imposed a new reality that requires awareness of security and caution against threats that transcend borders without restraints. Scientific developments have been characterized by speed and the integration of roles, leading to the emergence of new patterns that frame methods, means of competition and conflict, necessitating adaptation and

modernization to confront risks. The study aims to identify the threats and challenges to security and geopolitical and to expand the vital space for building a vision for confrontation. The problem of the study is represented in the extent of the impact of technological development on defining the scope of geopolitical theories and the nature of national security challenges and threats. It branches into: What are the requirements and factors for security and stability in light of scientific advancement? What is the impact of the inability to confront threats and the exacerbation of the security loss circle? What are the ways to recognize the determinants and confront the threats? The study adopted a descriptive analytical and foresight approach. The study reached several findings, the most important of which are: Scientific and technological advancement has played a fundamental role in the essential change of the Heartland Theory from a geographical space to an electronic space, where those who possess technological advancement own the land. The expansion of the vital space of major powers has contributed to changing the patterns of security threats, challenges and their methods. Future wars are primarily electronic wars, without neglecting their traditional tools. The dominance of the United States over the digital world and its pursuit of controlling global digital data poses a security threat to the international community. The study concluded with several recommendations, the most important of which are: Considering technological advancements in threats and challenges when planning for security strategies, periodically reviewing and updating foreign policy and international alliances in light of threats and technological developments, and working to enhance periodic cybersecurity assessments to identify vulnerabilities and improve security measures.

Keywords: Threats, Geopolitical Geography, Strategic Balance

المقدمة:

أخذ الأمن الوطني أهميته من حالة التفاعل بين البيئة الدولية والإقليمية والمحلية من جانب، ومن الجانب الأخر كان للتقدم العلمي دوراً رئيساً في تبدل شكل المهددات والتحديات والمهددات، وذلك في ظل وجود تنافس و صراع حاد للاستقطاب بين القوى الدولية أثر على الأمن الوطني للدول و على قوى الدولة الشاملة فيها ، وقد كان للتقدم التكنولوجي في الاتصالات والتواصل (عالم القرية) الذي جعل من الظاهرة الأمنية ذات أبعاد محلية وإقليمية ودولية ، الأمر الذي أدى إلي ظهور مهددات وتحديات أمنية حديثة لم تكن في حسبان الدول في الماضي مثل المهددات الإلكترونية ، وما لها من دور في ازدياد خطورة الأسلحة النووية والبيولوجية.

يشكل مفهوم الأمن أحد العناصر الأساسية للحياة البشرية، فالأمن هو الأداة التي تحمي بها الدولة مصالحها الحيوية من الأخطار المحتملة التي تستهدفها من الداخل والخارج، ويمثل الأمن المهمة الأساسية للدولة التي ينبغي الحرص عليها في المقام الأول فلا استقرار ولا تنمية ولا بقاء للدولة دون استمرارية وفعالية الأداة الأمنية.

أن أهم السمات التي يتصف بها مفهوم الأمن هي سمة التغير، ولعل التقدم التكنولوجي والعلمي والفكري أحدث طفرات كبيرة في عالم التواصل المفتوح، فهو حقيقة متغيرة تبعاً لظروف الزمان والمكان، وفقاً للمستجدات داخلية وخارجية، فمفهوم الأمن ليس مفهوماً جامداً، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية.

هذا التطور لمفهوم الأمن الوطني جعله يخرج من الوصف التقليدي وهو الارتباط بينه وبين القوة العسكرية، ومن ثم ظهرت هنالك الكثير من الأبعاد ذات الأهمية والتأثير المباشر على أمن وسلامة الدول مثل الاقتصاد، السياسة، الجيوبلوتيك، وقضايا البيئة والتقدم التكنولوجي وقوة الدول ونوعية الدول الحليفة لها؛ كل ذلك في ظل التداخل في مستويات الأمن سواء الفردي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

إن مفهوم الأمن هو تلك الحالة التي تحققها في الواقع تلك الإجراءات والتدابير والأفعال، لأن العلاقة بين الأمن والإجراءات والتدابير علاقة ضرورية سببية وموضوعية، والأمن ليس حقيقة مطلقة دائماً؛ بل هو مسألة نسبية وحالة ديناميكية تتجاوز معنى القوة (Force) التي تنصرف إلى القوة العسكرية، لتبلغ القدرة (Power) والتي تعبر عن نسيج متشابك تصنعه وتتداخل فيه جميع قوى المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، التكنلوجية وغيرها من القوى.

الأمن في حقيقته ينبع من المعرفة العميقة لمصادر التهديد والتحدي التي ازدادت سرعتها وتتغير وسائلها باستمرار الأمر الذي استدعى من المؤسسات الأمنية وضع الخطط اللازمة للرصد والإحاطة الأمنية الشاملة ووضع خطط الاستجابة للحوادث لتحدد الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة حدوث اختراق.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة: في مدى تأثير التطور التكنولوجي في تحديد مجال نظريات الجغرافيا السياسية وشكل تحديات ومهددات الأمن القومي؟ ويتفرع منها: ماهية المتطلبات وعوامل الأمن والاستقرار في ظل التطور العلمي؟ ما تأثير العجز عن مجابهة المهددات وتفاقم دائرة فقدان الأمن؟ ما السبل لإدراك المهددات ومجابهة التهديدات؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التالي :

1. تحليل الفجوة بين النظرية والتطبيق في مجال الأمن القومي والجغرافيا السياسية.
2. تقديم حلول عملية لتعزيز الأمن القومي في ظل التحديات المعاصرة.
3. بيان التطور المتسارع في شكل المهددات والتحديات، ومدى تأثيرها في تغير أنماط المجابهة وتطورها.
4. إيضاح تأثير التقدم التكنولوجي في أشكال المهددات والتحديات.

5. استكشاف كيفية تكييف الاستراتيجيات مع التحديات والمهددات الأمنية الحديثة مثل، الهجمات السيبرانية، والحروب الهجينة، وتأكيد دور المواكبة في مواجهة التحديات الأمنية.

أهمية البحث:

1. بيان التطور التاريخي لشكل المهددات والتحديات الأمنية التي تجابه الدول وتطوير قدراتها الدفاعية.
2. تحليل واقع ثغرات الأمن بما يساعد في تحديد الأساليب الفعالة والمستدامة للتعامل مع التحديات الأمنية الحديثة.
3. إثراء الفهم حول تأثير التقدم العلمي ومدى الحاجة إلى إعادة صياغة نظريات الجغرافيا السياسية.
4. تحديد الثغرات الأمنية في مستوى الدول، مما يمكن مؤسسات الدولة من تعزيز دفاعاتها.

فرضيات الدراسة:

تتبني الدراسة على فرضية رئيسة مفادها أن التطور التكنولوجي أسهم في إحداث تغير في المجتمعات وثقافتها والبيئة السياسية وقد ساهم بدور كبير في تغيير شكل المهددات من منظور الجغرافيا السياسية، بينما عامل المواكبة للتقدم التكنولوجي يسهم سلبا وإيجابا في عملية مجابهة المهددات.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي، التحليلي، الاستشرافي.

أولا: **مفهوم الأمن القومي والوطني:**

برز مفهوم الأمن القومي مع بداية ظهور الدولة القومية في أوروبا، خلال القرنين السادس والسابع عشر في الفترة التي سبقت قيام الثورة الفرنسية فقد كان الأمن في حقيقته نوعاً من الممارسة، لذا تعددت تعريفات الأمن بسبب تعدد الآراء بشأن العناصر المكونة له، ومصادر التهديد وأشكال التحدي ووسائل تجسيد مفهومه؛ التي تحقق الأمن القومي واستراتيجياته وأغراضه، ومن ثم فقد اختلفت التعريفات باختلاف الزوايا التي ينظر منها الى الأمن.

الفكرة الأساسية التي يدور حولها مفهوم الأمن في معناه العام هي الحماية المادية والمعنوية، فالأمن يعني الشعور بالاطمئنان والبعد عن الخوف والخطر أو حتى الإحساس بالأمان، إن مفهوم الأمن بغض النظر عن المسميات يتصف بالعالمية فلا توجد دولة أو قيادة لم تمارس هذا المفهوم أو تستخدم

الاصطلاح للتعبير عن شرعية الممارسة ،فمبدأ حماية الأمن القومي من أهم وظائف الدولة؛ لذلك مفهوم الأمن القومي لا يعد مفهوماً مطلقاً ولكن يمكن النظر الى هذا المفهوم من أحد جوانبه أنه يشمل حماية هيكل النظام السياسي القائم ضد أي تغيير إلا من خلال القواعد التي وضعها النظام نفسه وقبِل بشرعيتها.

الأمن لغة: أمنِ أمناً وأماناً وأمانةً وأمنةً. اطمأن ولم يخف فهو آمن وأمن وأمين يقال: لك الأمان: أي قد آمنتك: والبلدَ اطمأن فيه أهله **(الوسيط، 1972م. ص28)**.

ويعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى وفيما يلي بيان موجز لذلك في التالي: **(أبن منظور، 1979م. ص28)**:

1. **عدم الخيانة.** فالأمن والأمان والأمانة والمنة نقيض الخوف ولذا يقال أمن فلان يأمن أمناً إذا لم يخف، وقد أمنته ضد أخفته ورجل أمنته أي يأمن من كل واحد، وقيل يأمنه الناس ولا يخافون غائلته.
2. **التصديق.** فأصل الإيمان التصديق، وهو مصدر آمن يؤمن إيماناً فهو مؤمن وقد اتفق أهل العلم على ما ذكره ابن منظور أن الإيمان معناه التصديق وضده الكذب، وقيل التكذيب، وقيل رجل أمنة للذي يصدق كل ما يسمع ولا يكذب بشيء وآمن بالشيء صدق به، وآمن كذب من أخبره.
3. **الحفظ.** قيل إن الأمنة وهو جمع أمين وهم الحفظة، والمفرد الحافظ وأصل الحفظ الأمن من خوف الضياع وقيل هو الحافظ الحارس والمأمون هو من يتولى رقابة الشيء والحفاظ عليه.
4. **الطمأنينة.** فالرجل الأمنة هو من يطمئن لكل واحد ويثق بكل أحد وكذلك الرجل الأمنة وأمن البلد هو من يطمئن به أهله.
5. **عدم الخيانة.** فالأمين هو المؤتمن وهو الذي لا يخون وقيل الأمين هو المأمون.
6. الثقة والقوة والإجارة والسلم.

الأمن اصطلاحاً: يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم التي اكتنفها الغموض وذلك لتعدد الآراء في توصيف حالة يشعر بها الإنسان في نفسه أولاً قبل الأخرين، ربما كان السبب في اختلاف تفسيرها وتعليلها أن

الناس ينظرون للأمن كل من اتجاه احتياجه الشخصي، أو تعبر عن احتياج مجتمع بعينه، ومتغيرات الاحتياج هي ما يجعل مفهوم الأمن نسبي وغير مطلق.

هذه المفاهيم في مجملها توضح أن الأمن هو الطمأنينة وعدم الخوف، ويتدرج مفهوم الأمن في أربعة مستويات هي :**(حسن، 2009م. ص4)**:

1. **الأمن الفردي:** وهو تأمين الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.
2. **الأمن الوطني:** أي أمن الدولة ضد أية أخطار خارجية أو داخلية.
3. **الأمن القومي:** أي الأمن القطري أو الجماعي والذي يعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخلياً وخارجياً.
4. **الأمن الدولي:** وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

من تعريفات الأمن: تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الداخلية أو الخارجية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية. **(الكيالي، 1979م.ص79)**.

تعريف الأمريكي والتر ليبمان (Walter lipman): إن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وإن أمن الدولة يجب أن يكون مساوياً للقوة العسكرية والأمن العسكري إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه. **(عبد الصمد، 1989م.ص 61)**.

إن مفهوم الأمن القومي في جوهره مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي ليتحول في صياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي والقيادي يرجع للمفهوم العسكري الذي ينبع من حقائق جغرافية مؤثرة على الأمن الوطني يتطلب مراعاتها عند وضع الإستراتيجيات والسياسات العسكرية **(الربيع، 1990م.ص23)**.

مفهوم الأمن الوطني: يعود استخدام مصطلح الأمن الوطني إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحروب وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، الأمر الذي قاد إلى ظهور مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974م كأول مؤسسة

تهتم بالأمن الوطني، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية. **(الفادني ،2015. ص23).**

يتسم مفهوم الأمن بسمات منها سمة التغيير فهو حقيقة متغيرة تبعاً لظروف الزمان والمكان وفقاً لاعتبارات داخلية وخارجية، فمفهوم الأمن ليس مفهوماً جامداً بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية. فالأمن في حالة حركية (ديناميكية) لا تتصف بالجمود، وذلك لارتباطها بالمحيط الداخلي والخارجي فإن كانت وتيرة التهديد متصاعدة من الداخل فتكون الحاجة لرفع القدرات الأمنية بمثابة ضرورة قصوى، أما إن كانت التهديدات في المحيط الخارجي متنامية فيكون تأثيرها عدم اليقين حول طبيعة هذه التهديدات هل ستكون هجومية أم دفاعية؟

انعدام الأمن المطلق أصبح واقعاً معاشاً؛ فما يحدث للدول الكبرى التي تمتلك من الأجهزة الأمنية المتطورة ما يجعلها في درجة عالية من الاطمئنان لم يحل دون تعرضها للأخطار، فواقع الحال وما تعرضت له تلك الدول كأحداث 11 سبتمبر 2001 م في الولايات المتحدة الأمريكية والحرب الإيرانية الإسرائيلية 2025 م خير دليل على ذلك.

يتضمن مفهوم الأمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة وتهيئة الظروف المحيطة، إشباعاً لاحتياجاتهم الأساسية والتكميلية أي مجمل السياسات التي ترمى إلى توفير الحماية والأمن للأفراد وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ هذه القوانين والتشريعات. **(بريجنسكي، 2004.ص34).**

مصطلح الأمن القومي: أن مصطلح الأمن القومي يعتبر ظاهرة جديدة في خصائص النظام الدولي وفي خصائص ومقومات الأطراف الفاعلة فيه. وذلك أن الأمن القومي يتصل اتصالاً تاماً بمفهوم الغايات والأهداف الوطنية من حيث بقاء كيان الدولة أو المحافظة عليه، فهو مصطلح معرب عن المصطلح الأوروبي(National Security)بعد أن بدأت كلمة القومية (Nationalism) تأخذ مكانها وتبدلت الولاءات من ولاء للسلطة إلى ولاء للدولة، ومن ثم أصبح الخوف من السلطة تخوفاً وخنوعاً واستخدام

وتطبيق القوانين رقياً وحضارة، بدأت في الظهور مصطلحات كثيرة ترجمت تلك المشاعر القومية وأول من وضع مفهوماً محدداً لهذا المصطلح هو الأمريكي ولتر ليمان (Walter Lemmen) في عام 1943م وجاء في هذا المفهوم أن الدولة تكون آمنة عندما لا تحتاج إلى التضحية بمصالحها المشروعة في سبيل تجنب الحرب وأنها قادرة في حالة التحدي على حماية تلك المصالح باتخاذ قرار شن الحرب . **(الباز، 1979م. ص24).**

أما مفهوم الأمن القومي في الفكر العربي فيرتكز على الأبعاد الاستراتيجية لوظائف الدولة سواء تعلق ذلك بالقوة العسكرية أو التنافس الاستراتيجي بين القوى المختلفة بحيث يتوافق تعريفه مع تعريف المدرسة الاستراتيجية التي تعرفه: "بأنه قدرات الدولة أو الأمة على حماية أمنها من التهديدات الخارجية **(الطيب، 1990م.ص10).**

يتضح هنا أن مفهوم الأمن الوطني هو أحد مستويات الأمن، ومع ظهور الدولة القومية بشكلها الحديث أصبح الأمن الوطني ركيزة مهمة تؤسس لها الدولة، وبدأ المفهوم دفاعياً في شكله العام ثم تطور بتطور الصراع الدولي ليشمل إلى جانب الاستعداد العسكري تنمية القدرات السياسية والاقتصادية التكنولوجية للدولة، ويختلف مفهوم الأمن القومي بالنسبة للدول الكبرى عن مفهومه لدى الدول النامية، فالدول الكبرى التي امتد نفوذها ليشمل أغلب بلدان العالم إن لم يكن جميعها امتد أيضاً مدى أمنها الوطني ليشمل تلك الدول.

أما مفهوم الأمن الوطني لدي علماء الاجتماع فقد اتسع نطاقه؛ حيث عبروا عنه بأنه قدرة الدولة على حماية كيانها الداخلي من التهديدات الخارجية بغض النظر عن نوعية تلك التهديدات؛ وبأنه القدرة على توفير أكبر قدرة من الحماية والاستقرار للعمل الوطني والقومي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية والعسكرية والبيئية في الدولة ضد كل أنواع التهديدات الداخلية والخارجية سواء كانت إقليمية أو عالمية. **(بن جمعة، 2010م. ص26).**

أما دائرة المعارف البريطانية فقد عرفت الأمن بأنه يعني (حماية الدولة . الأمه من خطر القهر على يد قوة أجنبية). **(الصافي، 2009م. ص2).** بينما عرفته دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية بأنه (مقدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية). إلى ذلك نجد أن الأمن القومي: هو تلك الحالة الناجمة عن الشعور بالطمأنينة عبر اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الوقائية الهادفة الى تأمين القيم

والمصالح الأساسية للمجتمع المنتظم في إطار الدولة بتهيئة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية ملائمة لمواجهة خطر التهديدات سواء كانت نابعة من مصادر داخلية أم خارجية. **(lasswell, 1955, p20.)**.

أبعاد الأمن الوطني: أصبح مفهوم الأمن الوطني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر محط اهتمام أكاديمي ونجم عنه بالضرورة تعدد وتنوع الآراء حول مضمونه ومن الممكن تحديد هذه الآراء بحسب اختلاف فحواها على معنيين أساسيين هما: **(سالم، 2007م. ص21)**.

1. **البعد التقليدي:** ويقصد به حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية والتي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة العسكرية كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد واستمرارية تحقيق وحماية تلك المصالح ولذلك كان يفهم أمن الدولة على أنه الأمن العسكري.
2. **البعد المعاصر:** وهو حصيلة التغيير الذي طرأ على الرؤية التقليدية لمفهوم الأمن القومي والذي جاء نتيجة للتغيير الذي حصل في خصائص النظام الدولي وانتقال مفهوم الإستراتيجية تبعاً لذلك من معناه العسكري الضيق إلى معنى أكثر اتساعا وشمولية أدى بدوره إلى اتساع مدلول الأمن القومي (الوطني) واتخاذه معاني وأبعاد إضافية، تمثلت هذه الأبعاد الإضافية والتي أظهرها لنا المعنى المعاصر للأمن الوطني في عناصر قوى الدولة الشاملة.

أبعاد مفهوم الأمن:

تبنت بعض الدراسات نظرة أوسع للأمن، تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية، سيما تلك التي تتناول دول العالم الثالث، التي أظهرت أهمية العوامل السياسية في المسألة الأمنية، والاختلافات بين الدول المتقدمة والنامية، إذ أن التهديدات للأمن تأتي أساساً من المناطق المحيطة بها، هذا إن لم تأت من داخل الدولة ذاتها، ومرد ذلك ضعف البنية الدولية والعجز في شرعية الأنظمة، مما يتسبب في مشاكل أمن داخلية للدولة والتي غالبا ما تقود إلي صراعات مع دول_الجوار، وفي هذا الصدد ميزت الدراسات المتخصصة بين خمسة أبعاد أساسية للأمن تمثلت في الآتي: **(فرج، 1975م.ص 35)**.

أ. الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها البعض.

ب. الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

ج. الأمن الاقتصادي: ويخص الموارد والأسواق المالية الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

د. الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية، الدينية، العادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.

هـ. الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

بفعل العولمة حدثت تحولات في مفهوم الأمن والمشهد الأمني العالمي، وأبرزها تحولات القوة، التي لم تعد ترتبط ارتباطاً وثيقاً ووحيداً بالعامل العسكري بل تعدته إلى التكنولوجيا ، التعليم ، والنمو الاقتصادي، الاعتماد المتبادل والمعلومات ، فالقوة العالمية اليوم تتأسس على مصادر و هي من قبيل القوة الليّنة والتي تعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية، مثل عدم الاستقرار، التطرف ، الإرهاب، التهريب، المخدرات، الهجرة غير المشروعة ، الجريمة المنظمة، بينما يتمثل الأمن الصلب في التهديدات المباشرة أي التهديدات العسكرية. **(سعيد، 1994م.ص 13).**

مهددات وتحديات الأمن الوطني:

مازالت مفاهيم المخاطر الأمنية تعاني الكثير من الخلط وذلك لتداخل المفاهيم بين مفهوم التحدي ومفهوم التهديد. ويؤدي ذلك الخلط إلى جنوح بعض الباحثين عن التقييم الصحيح للحالة الراهنة التي يمر بها الأمن الوطني في دولهم.

مفهوم التحديات الأمنية (Security Challenges): عَرفت التحديات على أنها نمط مضاد يستهدف المهارات والقوة والقدرات، أو رفض فكرة القبول بحقوق قانونية للأخرين أو أنها دعوة للمنافسة، أو قد يطلب منك أحدهم المنازلة في المواجهة.

مفهوم التهديدات الأمنية (Security Threats): يعرف التهديد على أنه: إعلان يعبر عن نية التدخل أو الإيذاء أو معاقبة الطرف الأخر، وبموجب هذا التعريف فإن التهديد الصريح للدولة أو حتى التهديد الضمني لها يعتبر من التهديدات الأمنية ما دام الهدف من التهديد هو إيقاع الإيذاء أو التدخل في شؤون

الدولة، وهناك من يعرف التهديد على أنه: إظهار النية لإلحاق الضرر بالطرف الأخر أو القيام بعمل عدائي ضده، وبعضهم يعرف التهديد بأنه: إعلان النية لحشد القوات أو الناس لإلحاق الضرر بالآخرين، وذهب بعضهم الأخر إلى ربط مفهوم التهديد بالأسباب التي تقف خلف برامج التسلح للدول.

المهددات: هو الشيء الذي يهدف إلى إزالة أو تقويض أو إضعاف أو إرباك الموضوع الذي ينافسه أو يتضارب ويتقاطع معه في المصالح والأهداف أو يغار منه أو يحسده على ما يملك من ماديات ومعنويات، بينما نجد من منظور التخطيط أن التهديدات تكون عادةً خارجية (Threats) بينما التحديات تكون عادةً داخلية (Challenges). **(هويدي، 1991م، ص14).**

أهم التحديات الأمنية السياسية والاجتماعية تتمثل في الآتي:

1. غياب المشاركة السياسية من قبل الجماهير في الحياة السياسية، ومرد ذلك يعود إما نتيجة لضعف الوعي السياسي لديها، وإما لعدم وجود الثقة في الأنظمة السياسية الحاكمة، الأمر الذي يدفع بالتنظيمات السياسية إلى السعي لعمل أذرع عسكرية لإحداث التغير بالقوة العسكرية.
2. غياب المؤسسات السياسية الفاعلة القادرة على إعداد وتدريب وتجنيد المواطنين بالأسلوب الديمقراطي الذي يقوم على الحوار والمناقشة الموضوعية.
3. شيوع قيم الاتكالية والفردية والانتهازية السياسية في المجتمع.
4. ضعف البنى الاجتماعية والاقتصادية في الإطار الفكري والثقافي في المجتمع.
5. رفض التعددية السياسية وعدم تداول السلطة بأسلوب منتظم ووفق فترات زمنية محددة. **(نهار، 1993م. ص52).**
6. عدم التوزيع العادل للثروة والسلطة وغياب العدالة الاجتماعية.
7. شح الموارد الأمر الذي يقود إلى الصراعات الداخلية والمشاكل البيئية التي تؤدي إلى تقاطع المصالح والصراع.

8. الصراعات الأثنية.

9. **تحديات ذات طابع اقتصادي:** تتفاوت وتتباين بين الدول الفقيرة والدول الغنية، ما بين البطالة والفقر وشح الموارد، بينما وفرة الموارد أحياناً تجعل أطماع الأخرين تهديداً للدولة، ومشكلة الأمن الغذائي، ضعف التنمية الوطنية، ويعزو البعض فشل تجارب التنمية في بعض الدول لعدة أسباب أهمها **(عبد الحافظ 2005م. ص34):**

أ. التحول عن سياسات التنمية المخططة واتباع ما تفرضه هيئات التمويل الدولية من برامج تقشفية تقلص من الإنفاق العام ومن دور الدولة الاقتصادي.

ب. ضعف الهياكل الاقتصادية وتنويع الاقتصاد وضعف قطاع التصدير.

ج. ضعف الاستثمارات المحلية والأجنبية.

د. العجز في موازين المدفوعات وموازين التجارة.

هـ. البطالة والتضخم.

و. الاعتماد شبه التام على الخارج لاستيراد التقانات المتطورة.

ز. مشكلة البطالة والاختلالات في سوق العمل: وتعبر مشكلة الفقر من أكثر المشكلات تأثيراً على الأمن الوطني وذلك لارتباطها بالوضع الاقتصادي والسياسي في الدولة وتكون سبباً في الكثير من المشكلات المعاصرة مثل الهجرات غير الشرعية والتطرف وتجارة المخدرات والسلاح، وتعد فئة العاطلين عن العمل من أكثر الفئات جنوحاً للإخلال بالأمن.

أما على المستوى الخارجي فنجد تهديد تضخم الدين الخارجي وازدياد عبء خدماته من الناتج القومي الإجمالي والحصار والمقاطعة الاقتصادية للدولة، خاصة من دول الجوار الجغرافي وفرض قيود وأوضاع اقتصادية على الدولة مخالفة لمصالحها وأهدافها بواسطة قوى خارجية من أهم صور التحديات الاقتصادية **(هويدي، 1997.ص121).**

10 التحديات الاجتماعية: نتيجة لظروف تاريخية تمر بها بعض الدول نجد أن شعبها يتكون من عدة طوائف وأعراق، كما يعتنق المواطنون عدة ديانات، وقد يتكلمون عدة لغات ولهجات، ويؤدي عدم تجانس التركيب الاجتماعي للشعب وكثرة الأقليات العرقية والدينية واللغوية إلى صعوبة سيطرة الدولة

على تلك المجموعات المتباينة، وينتج عن ذلك توتر اجتماعي يظل كامناً حتى ينفجر على نحو يهدد كيان الأمة وتماسكها (**Knox, 1995 , P. 107**).

التحديات السكانية: وترجع أسبابها للآتي **(حسين وعفانة، 1987م. ص 189 . 195)**:

أ. تفاوت القدرات بين القوى البشرية المنتجة.

ب. ارتفاع مستوى الدخل وسوء توزيعه.

ج. اختلال التوازن بين مصادر الثروة ومناطق الكثافة السكانية.

د. اختلاف الوضع الاجتماعي للأفراد.

هـ. تزايد النزعة القطرية.

وتختلف التهديدات الموجهة للأمن الوطني في بعده الاجتماعي من جراء الكثافة السكانية العالية مع وفرة الموارد الطبيعية وارتفاع مستوى المعيشة فتعتبر نقطة قوة لصالح الأمن الوطني بينما تزداد المشكلات المهددة للأمن الوطني عندما يصاحب ارتفاع الكثافة السكانية ندرة في الموارد فتصبح الدولة إما دولة عدوانية النزعة مثل "إسرائيل" وإما فقيرة متخلفة مثل" بنغلاديش" **(Rorben, 1997. p 301)**.

مشكلة الأمية. تتمثل في عدم توافق الأمية مع التقدم التكنولوجي، فالفرد الأمي لا يسعى لتطوير نفسه وتؤثر الأمية على مسيرة التنمية نظراً لارتباط إصلاح المجتمع وتقدمه بالعلم والبحث العلمي ومن أبرز المشاكل الاجتماعية التي تسببها الأمية تتمثل في زيادة السكان وانخفاض المستوى العلمي وانخفاض مستوى الدخل وسهولة تأثير الغزو الثقافي وضعف الوعي السياسي والحس الأمني **(فرملي، 1998م. ص83)**.

العنف والإرهاب:

يذهب السكرتير العام للأمم المتحدة في تقرير له عن الإرهاب الدولي بأن هناك حاجة إلى مدخل لتعريف {الإرهاب عن طريق محاولة توضيح أسس معينة لمكونات التعريف وتشمل تلك المكونات العناصر الآتية: **(UN. Doc>A/C 6/418.1972. PP 6 – 7)**:

1. الرعب كنتيجة أو محصلة للأفعال.
2. ضحايا مقصودون لذواتهم أو كوسيلة لإرهاب الأخريين.

3. أهداف أولية محدودة موجهة إليها الأفعال.
4. استخدام العنف بصورة مختلفة.
5. يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية.

الفقر وسوء توزيع الدخل: أن الفقر وسوء توزيع الدخل القومي هو التحدي الأكبر الذي يواجه العالم، فالفقر أضحى حالياً إشكالية محيّرة في العصر الراهن فرغم التقدم التكنولوجي الكبير الذي شهده العالم وارتفاع وتأثير الإنتاج العالمي بشكل غير مسبوق والتطور الاقتصادي المذهل في حياة البشرية لا زال الفقر يمثل التحدي الأكبر الذي يجابهه العالم.

ظاهرة الأقليات: هنالك اختلاف في تحديد مفهوم الأقليات ما بين المعيار الكمي أو معيار الأهمية ولكل فريق رؤاه المستمدة من تجربة ما. ومن ثم فالقاعدة التي ترى بأن الأقلية إنما هي دائماً قليلة العدد، قليلة الأهمية هي قاعدة غير مطلقة في المعيار السيسيولوجي بمعنى أن هناك استثناءات كثيرة على ذلك فمثلاً توجد أقليات عددية مسيطرة على السلطة السياسية وتستحوذ على نصيب كبير من الثروة العامة؛ في الوقت الذي تكون فيه الأغلبية العددية تعاني أوضاعاً متدنية والنماذج على ذلك كثيرة **(البغدادي ،1993م. ص88)**.

الهجرات غير الشرعية: تعاني بعض الدول من مشكلة الهجرات غير الشرعية وتمثل هذه الهجرات عبئاً أمنياً كبيراً على دول المعبر والدول التي يقصدها المهاجرون علاوة على الخطر الذي يحدق بالمهاجرين أنفسهم نتيجة لإدارة هذه الهجرات بواسطة عصابات همها الأول هو كسب المال.

التحديات والمهددات ذات الطابع الثقافي: تحاول كل جماعة فرض ثقافتها الخاصة في ظل عالم انتشرت فيه الوسائط الإعلامية وأصبحت متاحة للجميع، هذه الوسائط جعلت من الصعوبة أن تنغلق المجتمعات على نفسها، و نشير الي أن الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم في إطار سعيها لنشر ثقافتها وسيلتين رئيسيتين هما الغزو الثقافي والاختراق الثقافي، وذلك لنقل نموذج الثقافة الغربية عبر وسائل الإعلام الموجهة، ووفقاً لهذا الأسلوب يتأثر ولاء أفراد المجتمع للوطن أو للأمة، كما تسعى العولمة في جانبها الثقافي إلى إفراغ الهوية الثقافية الوطنية والمواطنة من محتواها بحيث يصبح الفرد مرتبط ومدين بالولاء لأطراف خارجية أو للنموذج الغربي. **(الجابري 1988م. ص 14 . 22)**.

التحديات والتهديدات للقوة العسكرية والأمنية: تسعى الدول لتطوير قوتها العسكرية والأمنية لتجابه بها التهديد المحتمل داخلياً أو خارجياً وتعتمد على هذه التجهيزات وهي ما تسمى في الإستراتيجية العسكرية بإعداد الدول للدفاع وتأخذ في كثير من الأحيان سبعه مراحل هي:

أ. إعداد القوات المسلحة. تنظيماً وتدريباً وتسليحاً وتخطيطاً باعتبارها القوة الرئيسية للدفاع عن الدولة.

ب. إعداد الاقتصاد الوطني بهدف زيادة القدرة على البقاء وتحقيق النمو في ظل الظروف المعاصرة والمتغيرات المتوقعة في العلاقات الدولية.

ج. إعداد السياسة الخارجية للدولة من خلال إعداد الرأي العام العالمي لصالح قضايا الدولة والعمل على إضعاف قدرات العدو السياسية.

د. إعداد أراضي الدولة لمسرح العمليات من أجل خلق الظروف المناسبة لسرعة الفتح الإستراتيجي طبقاً لاتجاهات التهديد المتوقعة وأهمية كل اتجاه مع تحقيق التأمين المادي للشعب.

هـ. إعداد الشعب فكرياً ومعنوياً وأمنياً باعتبار أن القوة البشرية هي من أهم وأخطر أسلحة الدولة، لذا فإن إعداد الشعب يعني تحقيق وغرس الولاء والانتماء، مع القدرة على الاستفادة منه؛ بحيث يصبح قوة مؤثرة وفعالة لإدارة عملية الإنتاج، ولتلبية الاحتياجات العسكرية أثناء التوتر وخلال إدارة الصراع المسلح.

و. إعداد أجهزة الدولة المختلفة حتى تكون قادرة على العمل بكفاءة لمواجهة الأزمات، وحتى تتمكن هذه الأجهزة من العمل في مناخ سليم مع الاستعداد للتحول من حالة السلم إلى حالة الحرب.

ز. الإعداد العلمي والتكنولوجي.

تهديدات الهجمات السيبرانية المتطورة:

مع تطور التكنولوجيا، أصبح الأمن السيبراني أحد أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات والأفراد على حد سواء. وتعد هجمات الذكاء الاصطناعي (AI) في مجال الأمن السيبراني من بين أكبر التهديدات التي نواجها في العصر الحالي. إذ يستخدم المهاجمون أنظمة الذكاء الاصطناعي لتنفيذ هجمات متطورة ومستهدفة، مما يزيد من صعوبة اكتشافها ومكافحتها. والسبيل لحماية أمن المعلومات وتضييق الفجوة

الإلكترونية أمام الاختراقات يستلزم الآتي: وجود بنى تحتية موثوقة وآمنة، سياسات خلق الثقة، إطار قانوني مناسب. إدارة الأدوات الأمنية للمعلومات وإدارة المخاطر، إدارة أمنية قادرة على خلق الثقة في التطبيقات والاستخدامات المقدمة، فريق متخصص قادر على إدارة كل ما ورد أعلاه ومدرب تدريباً عالياً، وذو معلومات محدثة وعلى اتصال مع فرق مشابهة في بقية بلدان العالم. **(العوادي، 2016م.ص7)**.

الحرب السيبرانية قادمة لا محالة، بصورة قد تكون أكثر شراسة عن غيرها من الحروب، لذا بات من الضروري على جميع الدول التي تسعى للحفاظ على أمنها القومي بأن تطور آليات ملائمة للمواجهة وأن تستعد جيداً للمعركة القادمة.

تنعكس الفجوة الرقمية سلباً على الدول الفقيرة وذلك على صعيد النمو الاقتصادي والإنماء الاجتماعي، ولكن في المقابل إن الثورة المعلوماتية كان لها آثار اجتماعية سيئة على مجتمعات الدول الغنية، وهناك أثر بالغ الخطورة ويسبب خسائر فادحة للدول المستخدمة للرقمنة حال الاختراق أو انقطاع الأنترنت لأسباب قاهرة، كذلك السيطرة عليه.

يمكن تحديد عدد من أهداف الأمن السيبراني تتمثل في أنها: تقديم رؤى حول كيفية مواجهة الجرائم الإلكترونية؛ وضع المخاطر والثغرات التنظيمية في سياقها الصحيح؛ تقديم رؤى حول إدارة المخاطر؛ شرح كيفية ارتباط الأمن السيبراني بنظرية الاستخبارات؛ وضع الأمن السيبراني ضمن السياسة التنظيمية؛ شرح دور الوعي بالأمن السيبراني؛ ووضع دور مدير الأمن السيبراني في سياق نظرية الإدارة **Im) .Lee , 2023.p7)**

مفهوم تقييم المهددات الأمنية: تمثل صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيه الكفاية تهديداً للأمن الوطني وتلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية، ومن ثم يمكن النظر إلى الأمن من وجهات نظر مختلفة من منظور التهديدات التي يتعرض لها الأمن ومن منظور ما يجب حمايته من هذه التهديدات. لذا تختلف درجات التهديدات وصورها حيث يمكن أن نتخذ التهديدات عدة أنواع **(الحربي، 2008. ص29)**:

1. التهديدات الفعلية وهي تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة لاستخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.

2. التهديدات المحتملة وهي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها الي مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.

3. التهديدات الكامنة وهي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.

4. التهديدات المقصورة هي تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية.

هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام أو على المستوى الإقليمي وهي:

- طبيعة التهديد: بمعنى نوع وأبعاد التهديد سواء سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو جغرافية.
- مقابلة التهديد: أي تحديد موقعه وهي قربه أو بعده الجغرافي سواء كان مباشر أو غير مباشر ومدى انتشاره أو انحصاره في مكان معين.
- زمان التهديد: تأثيره الأمني والمستقبلي ومدى استمراره (مؤقت، مستمر) وهل هو ثابت أو متغير.
- درجة التهديد: قوته وخطورته وهو الأمر الذي يتطلب جهود شاملة للحد من تأثيره.
- تهيئة الموارد: ترتبط بحجم وخطورة التهديد ومدى كثافته؛ وهو الأمر الذي يتطلب التهيئة المناسبة للحد من تأثيره.
- تقييم المخاطر الأمنية: تعتبر خطوة مهمة للغاية؛ وتأتي أهميتها لتمكين الدولة وإنذارها في وقت مبكر؛ حتى تتمكن أجهزتها المختلفة من اتخاذ التدابير اللازمة؛ وتقييم المخاطر بصورة صحيحة، ويهدف هذا التقييم إلى توفير المعلومات للقيادة السياسية والعسكرية في الوقت المناسب، بحيث يكون كافياً لحشد الموارد الضرورية التي تمكن من مجابهة المواقف الطارئة. والمسافة الزمنية بين تحديد المخاطر والإنذار هي مسافة الصراع الحقيقية بين المتصارعين وكلما زادت المسافة الزمنية زادت مسافة الأمان وتمكنت أجهزة الدولة المعتدى عليها من اتخاذ إجراءاتها بصورة جيدة والعكس صحيح.

وفي هذا تأتي الأهمية لمعرفة مستويات الإنذار وأهميتها:

1. الإنذار الاستراتيجي: وهو الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تهيئة إمكانات الدولة المادية والبشرية لمواجهة التهديد المنتظر على مستوى الدولة، ويجب أن يوفر الزمن المتاح بعد الإنذار إمكانية قيام أجهزة الدولة بالإجراءات الضرورية لمواجهة هذا التهديد واحتوائه ثم بعد ذلك إزالة الأثار المترتبة عليه.
2. الإنذار التعبوي التكتيكي: يتطلب أن يحقق هذا الإنذار إمكانية انتقال التشكيل التعبوي من الحالة اليومية من الحالة التي تمكنه من احتواء التهديد والتقليل لأقصى حد من فعاليته وتهيئة الظروف المناسبة للانتقال بعد ذلك إلى القضاء عليه واستغلال النجاح طبقاً للموقف.

الأمن الجماعي: يجب توافر حياد وموضوعية نظام الأمن الجماعي، فإذا أريد للأمن الجماعي أن يؤدي وظيفته بنزاهة وتجرد، يجب على الحكومات والشعوب، أن تبدي مرونة أساسية في سياستها وعواطفها، فالأمن الجماعي لا يعترف بالصداقات التقليدية، ولا بالعداوات المزمنة ولا يسمح كذلك بتحالفات مع وتحالفات ضد. **(غالي، 1962م. ص30).**

ثانياً: نظريات الجغرافيا السياسية:

نظريات القوة البرية: لأهمية البر وارتباطه بعلم الجغرافيا السياسية والدولة، ظهرت عدة نظريات، منها نظرية (المجال الحيوي ونظرية قلب الأرض) لذا نتطرق إليها من خلال النظريتين التاليتين:

1. **نظرية المجال الحيوي ل فردريك راتزل:** حيث يذهب إلى اعتبار الدولة كائن حي ينمو ويتوسع، وأن المجال الأرضي يمثل قوة سياسية عظيمة للدولة،

يتبين أن هذه النظرية هي نظرية تبريرية استعمارية غايتها السيطرة على الكيانات السياسية الأخرى دون وجه حق ودون مسوغات قانونية للاستحواذ على خيرات الآخرين. وما انحطاط الدولة وتراجعها إلا نتيجة ضعف إدراكها، لأهمية المجال وقد تطورت فكرة المجال الجغرافي إلى الأرضي لتبلغ إلى المجال الحيوي.

يرتبط مفهوم المجال الحيوي أساساً بظاهرة الاستعمار لدول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وفرضها السيادة والهيمنة على مناطق الثروات الطبيعية بها منذ عصر الكشوف الجغرافية، في أشكال متعددة شملت الاحتلال والاستيطان والحماية والتحالف والتعاهد، ولجأت إلى تقسيم

القارتين إلى مناطق إقليمية تشكل بالنسبة لتلك الدول الأوربية المستعمرة مجالها الحيوي الذي تتحرك فيه وتتفاعل معه وذلك في سبيل الوصول لأقصى استغلال لثروات المنطقة المستهدفة، مانعة تدخل أي قوى أخرى معها في هذا المجال وإلا وقع صدام مسلح .

تخلق الدولة المجالات الحيوية طبقاً للمصالح التي أساسها (منذ عصر الاستعمار الغربي) اقتصادي وتجاري، ثم يتطلب الأمر تأمين تلك المجالات من خلال إستراتيجيات للسيطرة والنفوذ والحروب. وقد يصل الأمر إلى إعادة تنظيم المنطقة المتداخلة والمؤثرة في المجال الحيوي بما يضمن للدولة مصالحها وتضع الدولة أسس تأمين مجالها الحيوي ضمن خططها الرامية إلى تأمين الدولة ذاتها من العدائيات، وهو ما يدخل المجال الحيوي في الأبعاد الأمنية ومجالاتها .

تعتمد العلاقات على المصلحة كونها مفهوماً ديناميكياً متطوراً فتعني أنها تتضمن عناصر ثابتة وأخرى قابلة للتغير مع تغير النخبة الحاكمة، أو تغير هيكل موازين القوى، وهذا ما حصل بعد الحرب الباردة وترسخ بعد 11 سبتمبر 2001، فالولايات المتحدة الأمريكية لها عدة مستويات للمصالح والإستراتيجيات في الشرق الأوسط تتراوح بين حد أدنى هو الدفاع عن النفط وإسرائيل وحد أقصى هو التمدد الإمبراطوري، لكن يبقى الحد الأدنى مجرد أداة لتحقيق الحد الأقصى والمصالح القومية العليا. **(بوكابوس، 2018.ص47).**

2. **نظرية قلب الأرض ل ماكندر:** حيث وصل ماكندر بملاحظاته الى أن الغلبة بين القوى هي للدول القارية، سيما تلك التي تحتل موقعاً استراتيجياً ومركزياً يهيئ لها التحرك في كل الاتجاهات، وانتهى إلى فروضه العلمية المشهورة والتي مضمونها: من يحكم شرق أوروبا يحكم قلب الأرض، من يحكم قلب الأرض يحكم جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يحكم العالم.

تأثير الإطار الجيوبولتيكي على الأمن القومي

إن الأهمية الإستراتيجية لأي موقع تترك أثراً مميزاً في تأريخه السياسي وتطوره الاقتصادي كما في تعقد مشكلاته ومصيره، إلا أن هذه الأهمية من الناحية الجغرافية السياسية متغيرة وغير ثابتة؛ لأنها مرتبطة بوضع الدولة أولا، وبتغير الأقاليم الجيوبولتيكية المحيطة بها، وكذلك بتغير موازين القوى العالمية، من

ذلك يتضح أهمية الجانب الجغرافي السياسي، ويبرز البعد الإستراتيجي لموضوع الموقع الجغرافي، ففي الجغرافية السياسية يعد الموقع من أهم المقومات الجيوستراتيجية التي يعتمد عليها في تقويم قوة الدولة بسبب تأثيره الواضح على وضع الدولة الحالي ومستقبلها.

أسباب المعضلة الجيوسياسية المعاصرة وتعقيدها:

أ. غياب القواعد التي تُحدد إلى حد كبير العلاقة بين الدولة القومية والجهات الفاعلة غير الحكومية.

ب. تزايد عدد اللاعبين الذين يمتلكون أسلحةً ضخمةً تحت تصرفهم، ممن ليسوا جزءًا من النظام العالمي التقليدي.

ج. الأزمات الاقتصادية.

د. تناقص الموارد الطبيعية.

هـ.عدم يقين عميق بشأن حدود السيادة والحدود، كما يُفهم تقليديًا، بسبب التأثير الكبير للإنترنت وانتشاره.

تتمثل أهم عناصر قوة الأمن القومي في العنصر الجيوبولتيكي وهو صاحب الأهمية القصوى بالنسبة لسياسات الأمن القومي، وقد ظهرت العديد من النظريات التي حاولت الربط بين تلك الطبيعة والأمن القومي، ومن بينها :نظرية قلب الأرض (The Heart Land) التي وضعها ما كيندر عام 1904م، حيث يري أن المستقبل لقوى البر، حيث يجعل ماكيندر من اليابس قلباً للأرض يتحكم في الأطراف، ويرى العالم القديم قارة واحدة ذات ثلاثة فصوص ملتحمة يجمع بينها البحر المتوسط وتضم ثلثي اليابس وأسماها جزيرة العالم، ويوجد لهذه الجزيرة محور ارتكاز أسماه قلب الأرض، والذي يمتد في تصور

ماكيندر من حوض الفولجا غرباً إلى سيبيريا شرقاً وقلب إيران جنوباً. وتبلغ مساحته 21 مليون ميل. 18. **(حمدان ،1983م. ص214)**.

وعلى الطرف النقيض من قلب الأرض تعرف ماكيندر على نطاق ساحلي محيطي يغلف الجزيرة العالمية على شكل هلال وأطلق عليه اسم الهلال الخارجي والذي يضم بريطانيا وكندا وأمريكا وجنوب أفريقيا وأستراليا واليابان، وهو مهد القوة البحرية، ويتمتع بحرية الملاحة على أوسع نطاق في المحيط العالمي، ويضع ما كيندر نطاقاً بين قلب الأرض والهلال الخارجي أسماه الهلال الداخلي ويضم ألمانيا والنمسا وتركيا والهند والصين، فهو منطقة بينية بمعنى أنها برية وبحرية جزئياً. ويرى ما كيندر أن اتحاد قلب الأرض مع الهلال الداخلي معناه السيطرة العالمية، فإذا كان شرق أوروبا هو مفتاح قلب الأرض، فإن النتيجة هي أن من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم، وقد كان ما كيندر يغير باستمرار في حدود قلب العالم ونظرته للعالم ككل. وكان ماكيندر، كجغرافي على علم تام بأن استغلال الإنسان لمحيطه الطبيعي كان دائم التغيير وأن المحيط الطبيعي كان أيضاً يتغير، وإن كان ذلك يسير ببطء. **(مهنا، 2007م.ص 79-87)**.

وفي نظرية القوة البحرية لماهان: الذي يري أن المستقبل لقوى البحر وأن الدول البحرية هي المؤهلة لامتلاك القوة البحرية التي هي سبيل السيادة العالمية. وهناك العديد من العناصر التي تؤثر في القوة البحرية، من بينها الموقع الجغرافي بمعنى تعدد الجبهات في الدول التي تطل على البحار، والتكوين الطبيعي للدولة، ويقصد به خطوط الأعماق في المنطقة الساحلية، ومدى امتداد الإقليم البحري ثم حجم

السكان وقدرة الدولة على بناء السفن، وأخيراً طبيعة الحكومة وسياساتها تجاه تقوية أسطولها. **(خليل، 2000.ص25)**.

نظرية النطاق الهامشي لسبيكمان: تأخذ هذه النظرية على ماكيندر تقديره الزائد لإمكانات نظرية قلب الأرض، وترى أن القوة الحقيقية تكمن في الدول التي تسيطر على ما أسماه سبيكمان بالنطاق الهامشي، ويرى سبيكمان أن التاريخ السياسي لم يكن صراعاً بين قوى البر وقوى البحر، بقدر ما كان نضالاً بين بريطانيا وقوى هامشية من ناحية ضد روسيا وقوى هامشية من ناحية أخرى، أو بين بريطانيا وروسيا معاً وقوى هامشية. وهكذا يعدل سبيكمان نبوءة ماكيندر إلى أن من يسيطر على النطاق الهامشي يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصير العالم.

يتأثر الأمن الوطني بالإطار الجيوبولتيكي تأثيراً مباشراً انطلاقاً من تأثير نظريات الجيوبولتيك المتغيرة، ويكون هذا التأثير في عوامل عديدة تمثل مكونات مهمة للأمن الوطني مثل الموقع الجغرافي والحدود السياسية وشكل و مساحة الدولة والموارد الطبيعية، حيث تمثل تلك المكونات أسباب الصراع بين القوى البرية والبحرية (القوى العظمي والكبرى في النظام العالمي) وتمثل كذلك مناطق الصراع المتعارف عليها بمناطق الارتطام خاصة (الموقع والموارد الطبيعية)، اللذان يشكلان السبب الرئيس والحقيقي لمعظم الحروب، ويفسر ذلك الصراعات المستمرة على مدى قرون عديدة في مناطق محددة دائماً مثل وسط أوروبا – شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال الخليج العربي وهي كلها مناطق حضارات قديمة للرومان والفرس والفراعنة والآشوريين (**هارت ، 1981م.ص92**) .

هناك علاقة وثيقة بين الجغرافيا السياسية والأمن الوطني، وتتبع هذه العلاقة بصورة عامة من استغلال حقائق الجغرافيا من منظور سياسي مع مراعاة مصالح الآخرين والمشاركين في الأهداف نفسها والمتأثرين

من الاستقلال السياسي للوضع الجغرافي. وتكمن أهمية هذه العلاقة في المفهومين التاليين: **(هويدي، 1990م.ص23)**.

1. ما توضحه الدراسات الجغرافية من حقائق للإقليم تبرز المزايا والعيوب معاً، وهي بذلك تضع بدائل للقرار بصورة مبكرة.
2. اكتشاف نقطة التصادم المحتملة مع الآخرين مكاناً وزماناً بما يساعد على الإعداد لها مسبقاً في ضوء ما وضح من مزايا وعيوب للحصول على أفضل النتائج التي تحقق الأمن الوطني للدولة.

وقد أدى ظهور نظريات الجيوبولتيك وتطورها إلى اهتمام علماء الجغرافيا السياسية بمدلولاتها وربطها بالأمن الوطني، وكان اهتمام السياسيين بتلك النظريات يتأتى من أنها ترى سيطرة قوة عالمية على مناطق ذات مواصفات جغرافية، تؤدى إلى العديد من الصراعات في المناطق التي سميت بأقاليم الارتطام الجيوبولتيكي والتي تتغير حدودها بتغير السياسات. **(برانت، 1999م.ص87)**.

المنظور الحديث لنظرية قلب العالم:

أحدث التطور العلمي والتكنولوجي تغير في الوزن الجيوبولتيكي للدول، وشكل المهددات والتحديات وفي الأساليب والوسائل، وكان لذلك التغير الجوهري في الظروف إسهام في تغير في نظرية (قلب العالم) ونتاج التقدم العلمي، ومن ثم أصبح من يسيطر على التقدم التكنولوجي يسيطر على العالم، فبرزت الولايات المتحدة الأمريكية (كمركز للعالم)، وبالتالي (قلب العالم) ومن ثم يجب ترتيب العالم لتحقيق مصالحها ورؤيتها، ويمكن أن يتغير المركز لأي دولة وفقاً لهذ ا المعيار.

تشير وثائق إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي صراحة إلى العناصر الأربعة التالية، التي تشكل النظام العالمي بعد الحرب:

أ. نظام تجاري قائم على قواعد التجارة الحرة.

ب. تحالفات قوية وقدرات عسكرية كافية تنهض بدور الردع بكفاءة.

ج. تعاون متعدد الأطراف / قانون دولي لحل المشكلات العالمية الحقيقية، مثل خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

د. نشر الديمقراطية.

وتدعم هذه العناصر وتعززها مجموعة متنوعة من المؤسسات الدولية والإقليمية. **(مازار، 2016م.ص45)**.

تتوزع القواعد العسكرية الأمريكية في داخل أراضيها في قواعد تزيد على (6000) قاعدة، بينما تنتشر في الخارج في أكثر من (130) دولة في العالم حيث توجد أكثر من (702) قاعدة على أراضي دول صديقة، في بريطانيا و أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأسيا القصوى وجزر البولينيز وأستراليا واليابان، أما المناطق التي لا يوجد بها قواعد فتوجد التسهيلات العسكرية وهي اتفاقيات تسمح لأمريكا باستخدام أراضي ومرافق تلك الدول وفق اتفاقيات مسبقة لتسهيل عملياتها العسكرية، وتاريخياً أنشأت أول قاعدة عسكرية عام 1899م في جزيرة أوواهو التابعة لهاواي، سمتها أمريكا بيرل هاربور "Pearl Harbor"، باعتبارها قاعدة مثالية لتعزيز مصالحها، وحماية خطوط الشحن الحيوية من قناة بنما في غرب أمريكا .(. **p16. 2010 , Sutter)** .

يسود اعتقاد في الولايات المتحدة بأنه إذا تمكنت دولة ما من إحكام سيطرتها على محيطها الإقليمي، فهذا يعني أنها مستعدة لتوسيع دائرة نفوذها، ولأنه لا توجد أي دولة في النصف الغربي من العالم بإمكانها أن تشكل تهديداً عسكرياً للولايات المتحدة فبالتالي لا تريد الأخيرة من الصين أن توسع دائرة

نفوذها في المناطق المرتبطة بمصالحها الاستراتيجية فهي تحاول منع أي دولة من أن تثبت ذاتها في إقليمها. **(شعراوي، 2019م.ص191)**.

عكفت الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية على صنع منظومة أحلاف عسكرية حول العالم امتدت لتطويقه، ورغم أن كثيرا من هذه الأحلاف اضمحلت ولكن بقي الناتو كذراع تحالفية كبرى وهو في توسع مستمر، وقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف بمنظومة حرب النجوم وهو نظام دفاعي يعتمد المحطات الفضائية لتوجيه أسلحة الليزر لإسقاط أي أسلحة بالستية موجهه لأمريكا أو حلفائها، كما صممت الدرع الصاروخي وهو نظام دفاعي آخر يقام في أوربا وحول روسيا الآن موجه لتحييد الصواريخ عابرة القارات.

يمضي العالم سريعا نحو الرقمنة والتحول الرقمي مستخدماً شبكة الاتصالات التي تمر بالولايات المتحدة فالرسائل البريدية الإلكترونية كلها تذهب إلى الخوادم المقامة في أمريكا ثم توزع على العالم، ومن ثم هي من يتحكم في الشبكة الدولية للمعلومات.

لم تعد الولايات المتحدة تلوح باستخدام القوة العسكرية التقليدية، بل استخدمتها فعلاً بغرض تحقيق السيادة الأمريكية على كل من النظام الدولي والأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية، خصوصاً في الشرق الأوسط، والمناطق المتاخمة لروسيا. **(المشاط،2015ص96)**.

الوسائل غير العسكرية الأمريكية للسيطرة على العالم

أ. **الأمم المتحدة** :تأتي في مقدمة الوسائل وهي أكبر المنظمات العالمية لحفظ الأمن والسلام الدوليين هي في جوهرها فكرة أمريكية طرحت بعد الحرب العالمية الثانية كبديل العصبة الأمم، تم إنشاؤها بهدف تحييد القوى الأوروبية وإنشاء النظام العالمي الجديد، ويقع مقر المنظمة في نيويورك ، إلا أن

أمريكا تضرب في القوانيين والأعرف الدولية التي تتعارض مع مصالحها عرض الحائط و لا تلتزم بها، وقد وُضع حق الفيتو لضمان مصالح الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية (توازن مصالح القوى الكبرى) ، غير أن أمريكا لجأت إلى آلية قانونية للتغلب عليه بحيث يتم إحالة أي موضوع يفشل في مجلس الأمن بسبب فيتو إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي تتخذ قراراتها وتوصياتها عبر نظام التصويت دون تمتع أي من الأعضاء بحق النقض، غير أن قرارات وتوصيات الجمعية العمومية على أهميتها المعنوية تبقى غير ملزمة قانوناً ، ولكن تصلح كغطاء لشرعية عمل الولايات المتحدة الأمريكية وعبر هذه الآلية تدخلت في الحرب الكورية وفي المجر وفي العدوان الثلاثي وفي العراق وفي ليبيا رغم معارضة بعض أعضاء مجلس الأمن ومن لهم حق الفيتو، وتعد أمريكا من الدول التي تريد إسقاط حق الفيتو وهي من أول الداعين لتوسعة عضوية مجلس الأمن بحيث ارتفع من تسعة إلى خمسة عشر عضوا وجعل القرار يمر بموافقة تسعة من المجلس وهناك مقترح لزيادة عدد الأعضاء لاثنين وثلاثين عضوا ، وكذلك تسعى أمريكا لتوسعة دور الأمين العام والذي تلعب أمريكا الدور الأكبر في تعيينه، كذلك تسهم في توسيع دور الوكالات الدولية وتسهيل تدخلهم في النزاعات بعيداً عن مجلس الأمن.

ب. **التحكم في الاقتصاد العالمي:** قررت الدولة المنتصرة الأكبر في الحرب العالمية الثانية في العام 1944م صياغة النظام الاقتصادي الدولي في مؤتمر عقد في بريتون وودز حول أسس إدارة النظام الاقتصادي العالمي، وقد قرر المؤتمر قيام صندوق النقد الدولي 1945م، ويقوم على رأس مال مشترك بالنسبة للأعضاء وبنسب متفاوتة ولأمريكا النصيب الأكبر فيه وتشاركها أربع دول تمثل النصيب الأكبر للمساهمين وهي (اليابان وفرنسا وبريطانيا وألمانيا)، و يقوم الصندوق بتعديل السياسات المالية للدول بغية

الاقتراض وفق الشروط التي يحددها، وتقديم المساعدات الفنية للدول المحتاجة والتوصيات. كذلك ظهر البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهو المؤسسة المسؤولة عن قروض التنمية للدول المختلفة وفق شروط محددة، كذلك من المؤسسات المشابهة منظمة التجارة العالمية الجات (GATT) وهي ذراع أخرى تهدف لتحرير التجارة العالمية من قيود الحمايات التي تفرضها الدول لحماية اقتصاداتها المحلية. وتمثل المنظمة العالمية للتجارة امتداداً تطبيقي للجات بالإضافة لمنظمات أخرى رديفة مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة بين الأميركيتين ومنظمة النافتا، وتمتد فكرة التحكم بالاقتصاد كنظام لمنح تسهيلات للمستجيبين ونظام لفرض عقوبات على المتمردين.

ج. **الإنتاج المعرفي:** الاهتمام غير المحدود والزمانية المفتوحة للجامعات ومراكز البحث العلمي، تتبنى الولايات المتحدة عدة آليات لتشجيع البحث العلمي، بما في ذلك التمويل الحكومي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والحوافز الضريبية للشركات، ودعم المؤسسات البحثية مثل مؤسسة العلوم الوطنية (NSF)، هذه الجهود تهدف إلى تعزيز الاكتشافات الجديدة، وتطوير التقنيات المبتكرة، وتعزيز مكانة الولايات المتحدة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

د. **وسائل الإعلام:** ومن ذلك السيطرة على وكالات الأنباء والمحطات الفضائية وكبريات شركات الإنتاج السينمائي وصناعة الرياضة والترفيه.

بالرغم من المساعي الاستراتيجية الأمريكية في تحقيق هدفها الاستراتيجي (قلب العالم)، إلا أن هناك جملة من التحديات الصينية والروسية والتنافس وصراع المصالح الناتج من تضاد وتقاطع الاستراتيجيات الذي يتطلب التوازن الاستراتيجي في التحالفات.

اذن المنظور الحديث للجغرافيا السياسية في ظل مهددات وتحديات الامن يتمثل في الاتي:

1. تغير في (نظرية قلب الأرض) ومن يسيطر عليه يسيطر على العالم من حيز جغرافي الي مركز السيطرة على الفضاء الالكتروني من يسيطر على هذا الفضاء يسيطر على العالم.
2. تطور شكل المهددات والتحديات الأمن التوجه العالم في ظل التطور التقني مما يؤدي الي تغير الوسائل والأساليب وشكل الحروب القادمة.
3. في ظل سيطرة الولايات المتحدة على معظم محركات البحث العالمي (الانترنت) كأحد ادوت الهيمنة؛ وتوجه الدول للتحول الرقمي في جميع المعاملات الاقتصادية والسياسية وتأثير الاعلام الرقمي يفرض تحديات ومهددات جديدة.
4. أوجد الفضاء الإلكتروني المفتوح تأثير علي تحدد نطاق سيادة الدولة (الحدود المغلق للإقليم)؛ ان فكرة العلاقة بين البيئة ضمن الاقليم الجغرافي والتواصل العالمي يلغي بظلاله على ثقافة المجتمعات وتوجهاتها السياسية والمجتمعية.
5. أصبحت نظرية المجال الحيوي للدولي العظمي وتوسيع نطاق السيطرة على الوحدات السياسية للاستحواذ، أكبر اتساعا انطلاقا من استخدام التقدم التكنولوجي.
6. الولايات المتحدة الأمريكية عمليا تستخدم الوسائل التقليدية المتعلقة باستراتيجيات القوي البرية والبحرية والجوية فضلا عن استخدام القوي التكنولوجية.

7. يلعب التطور العلمي الدور المركزي في التحولات النظرية في مجال الاستراتيجية العالمية من حيث تتابعها الزمني وعليه فان النظريات التي تؤمن بالسيطرة الاستراتيجية للقوة التكنولوجيا هي السائدة؛ كذلك الدمج ما بين هو تقليدي وحديث.
8. أن التطورات الاقتصادية التي انعكست عن الثورة التكنولوجية أفرزت آليات جديدة للسيطرة الاستراتيجية العالمية غير الآلية العسكرية التي اعتمدت عليها النظريات التقليدية.
9. أن هذا التوزيع الجيولتيكي للقوى الكبرى ومجالاتها الحيوية على الخارطة الجيوستراتيجية العالمية يتسم بالتكتلات والصراعات الاقتصادية كما يتفق مع الطبيعة الاقتصادية لآلية الهيمنة لهذه القوى على مجالاتها الحيوية؛ كما يتفق من ناحية ثانية مع حقيقة أن هذه المجالات الحيوية تشكل سوقاً لصادرات هذه القوى الكبرى ومساحة لاستثمارها مساعداتها، أتسم ذلك في تغير شكل المهددات والتحديات من منظور سياسي واقتصادي.

الخاتمة:

يشهد العالم تنافس جيوبولتيكي بين مختلف القوى الدولية والإقليمية، وإن الأهمية الجيوستراتيجية لمناطق الموارد الخام سوف تزداد يوماً بعد يوم، وذلك بسبب أهمية مصادر الطاقة الكامنة فيها مما يعد أكبر الهواجس التي تهدد الأمن، إن الاستراتيجيات التي تتبعها القوى العالمية والإقليمية تتميز بالاختلاف والتعارض، وذلك بسبب اختلاف المصالح أكثر من تقاربها.

تلعب نظريات الجغرافيا السياسية والمجال الحيوي دوراً كبيراً في إكساب بعض الدول صفة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لفترات زمنية طويلة نتاج التحالفات، بينما تحرم دولاً أخرى من ذلك فيصبح عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية هي السمة المميزة لهذه الدول. وهذا ما يحاول

المنظور الجديد لنظرية قلب الأرض الوصول إليه بدراستها لمدى تأثير استخدام التكنولوجيا على المظاهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وربطها بالبيئة الجغرافية للدولة ومنظور المجال الحيوي للدول العظمي. إذن الجغرافيا السياسية بهذا الطرح تشكل نظاماً إقليمياً جديداً له مدخلات جديدة تحدث تغيراً في مقومات الجغرافيا الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وعند تحليل مهددات وتحديات الأمن الحديثة وعناصرها نتوصل إلى مخرجات نظام جغرافي يتجاوز الحدود الطبيعة للدول، والمتمثلة في التعرف على شخصيتها ومدى قوتها ووزنها السياسي والاقتصادي والعسكري، ومكانتها الدولية والإقليمية، وقدرتها على التأثير والتأثر بما حولها، كما يمكن أن تشكل هذه المخرجات قاعدة بيانات مفيدة تنطلق منها السياسات، ومن ثم الإستراتيجيات التي تترجم هذه السياسات إلى آليات عمل في العلاقات الدولية والإقليمية والمحلية.

النتائج:

1. كان للتقدم العلمي والتكنولوجي دور في التغيير الجوهري لنظرية قلب الأرض من حيز جغرافي الي فضاء إلكتروني، حيث أضحي من يملك التقدم التكنولوجي يملك الأرض.
2. اتساع المجال الحيوي للدول الكبرى والذي أسهم في تغيير نمط المهددات والتحديات الأمنية وأساليبها.
3. حروب المستقبل هي حروب إلكترونية في المقام الأول مع عدم إغفال أدواتها التقليدية،
4. هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم الرقمي وسعيها للسيطرة على بيانات العالم الرقمية يعد بمثابة تهديد أمني للمجتمع الدولي.

5. الجغرافيا السياسية ليست فقط تأثير الجغرافيا على السياسة فحسب، بل أضحت تأثير السياسة على الجغرافيا فهناك الكثير من القرارات السياسية غيرت الوجه الجغرافي لمناطق كثيرة في العالم.
6. التطبيق الأمريكي لاستراتيجية التوسع وزيادة المجال الحيوي والسيطرة أدى لإيجاد منظومة تهيمن على أهم المفاصل الحساسة للعالم سواء عن طريق القوة الناعمة أو القوة الصلبة.
7. المؤسسات الاقتصادية المهيمنة تسعي لخلق واقع اقتصادي يتسم بتحقيق المصالح التجارية المتبادلة والمشتركة لتنفيذ الأجندة السياسة بالاعتماد على التطور التقني.
8. تمضي الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ استراتيجيتها بالرغم من تأثير الاستراتيجيات الصاعدة لبعض القوى العالمية الأخرى وخاصة الاستراتيجية الروسية والاستراتيجية الصينية.

التوصيات:

1. التخطيط الاستراتيجي للأمن وفق التطور التكنولوجي للمهددات والتحديات.
2. مراجعة وتحديث السياسة الخارجية والتحالفات الدولية بشكل دوري في ضوء التهديدات والتطورات التكنولوجية.
3. العمل على تعزيز التقييمات الدورية للأمن السيبراني لتحديد الثغرات وتحسين الإجراءات الأمنية.
4. إجراء تقييمات دورية للأمن السيبراني لتحديد الثغرات وتحسين الإجراءات الأمنية.

المراجع:

1. (الوسيط، 1972. ص 28)، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار المعارف، ج1، ط3.
2. (أبن منظور، 1979م. ص 28)، لسان العرب أبن منظور، مادة الأمن تحقيق عبد الله على كبير وآخرين، القاهرة، دار المعارف.
3. (الفادني، 2015. ص23)، الطاهر محمد أحمد الشيخ الفادني، الإستراتيجية والأمن القومي دراسة الأصول والنظريات بالتطبيق على الإستراتيجية الأمريكية، مجلة الدراسات الإستراتيجية، المركز العسكري للبحوث والدراسات، السودان، العدد 12.
4. (بريجنسكي، 2004.ص34)، بريجنسكي ذينغيو، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي . بيروت . دار الكتاب العربي.
5. (حسن، 2009م.ص4)، يوسف حسن، تفرع الأمن التربوي كركيزة لأمن وطني وقومي مستدام، فلسطين، جامعة الأقصى، قسم أصول التربية.
6. (الكيالي،1979م.79)، عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، القاهرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
7. (عبد الصمد، 1989م.ص 61)، رياض عبد الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ط 3، دار النهضة العربية، القاهرة.
8. (الربيع، 1990م.ص23)، حامد الربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة.
9. (الباز، 1979م. ص 24)، عفاف محمد الباز، الترابط بين مفهوم الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوروبية، الندوة العالمية عن المضمون السياسي في الحوار العربي والمصالح القومية الأوروبية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.
10. (الطيب، 1990م.ص10)، عمر محمد الطيب، الأمن القومي لوداي النيل، القاهرة.
11. (بن جمعه، 2010م. ص26)، جمعة بن على بن جمعة، الأمن العربي في عالم مستعمر، القاهرة، مكتبة مدبولي.

12. (lasswell,1955 p20.) Harlod d.lasswell ; National security and in dividual freedom .New York, mac millan 1995, p20.

13. (الصافي ،2009م. ص2)، يوسف حسن الصافي، تعزيز الامن التربوي كركيزة الامن وطني وقومي مستدام، جامعة الأقصى قسم أصول التربية ورقة مقدمة في مؤتمر الامن التربوي الفلسطيني في ظل العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة.

14. (سالم، 2007م. ص 21)، زهير سالم، مفهوم الأمن القومي (لندن مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية.

15. (فرج، 1975م.ص 35)، محمد فرج، الإستراتيجية العسكرية الإسلامية، النظرية والتطبيق، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

16. (سعيد،1994م. ص13)، محمد السيد سعيد، النظام العالمي الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

17. (هويدي، 1991م، ص14). أمين هويدي، أزمة الأمن القومي العربي، القاهرة، دار الشروق، ط1 .

18. (الحربي، 2008.ص9)، سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن، مستوياته وصيفية وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 19.

19. (نهار، 1993.ص52)، غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

20. (عبد الحافظ 2005م. ص34)، عبد الرشيد عبد الحافظ، الأثار السالبة للعولمة على الوطن العربي ط1، القاهرة، العربية للطباعة والنشر.

21. (هويدي، 1997.ص121)، أمين هويدي، الامن المستباح، دار الموقف العربي، القاهرة.

22. (Knox, 1995, P. 107). Knox, P. I, A contemporary Human Geography, Free Press, London,

23. (حسين وعفانة ،1987م. ص 189-195)، صالح حسين وعبد الله إبراهيم عفانة، الوطن العربي ط1، عمان، مؤسسة دار العلوم.

24. (Rorben, 1997. p 301), Rorben, D, The Geography of the Under Development Countries, London, Hopkin Press.

25. (فرملي، 1998م. ص 83)، نادر فرملي، التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 237.

26. .UN. Doc>A/C 6/418.1972. PP 6 – 7

27. (البغدادي، 1993. ص83)، عبد الوهاب إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطني ومشكلة الاقليات في أفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.

28. (الجابري، 1988م. صص14-22)، محمد عابد الجابري، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية مجلة المستقبل العربي، العدد 88، مركز دراسات الوحدة الغربية بيروت.

29. (العوادي، 2016م.ص7)، أوس مجيد غالب العوادي، الأمن المعلوماتي السيبراني، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.

30. (Im Lee , 2023.p7) ,Peter Trim and Yang-Im Lee ,Strategic Cyber Security Management, First published by Routledge.

31. (الحربي، 2008م، ص29) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وطبيعة تهديداته دراسة نظرية في الاطر والمفاهيم، المجلة العربية للعلوم، العدد 19.

32. (غالي، 1962م. ص30)، بطرس بطرس غالي، السياسات الخارجية للدول الكبرى، المجلة المصرية للعلوم السياسة، العدد ،18، الجمعية. المصرية للعلوم السياسة، مصر.

33. (حمدان، 1983م.ص 214)، جمال حمدان إستراتيجية الاستعمار والتحرير القاهرة، دار الشروق.

34. (مهنا، 2007م.ص 87-79)، محمد نصر مهنا، الجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية، أسيوط، جامعة أسيوط، كلية التجارة.

35. (خليل، 2000.ص25) ، محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، القاهرة، 2000.

36. (هارت، 1981م.ص92)، ج. ل ليديل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة هيثم الأيوبي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة.

37. (هويدي، 1990م.ص23). أمين هويدي، أحاديث في الأمن القومي، دار الموقف العربي، القاهرة.

38. (برانت، 1999م.ص87)، و ل دايرل برانت، قصة الحضارة، ط 2، ترجمة زكي نجيب محمود، دار الجيل، بيروت.

39. (بوكابوس، 2018.ص47)، وفاء بوكابوس، أهمية الشرق الأوسط في ميزان القوى الدولي والإقليمي، في عبلة مزوزي، محمد بلعيشة، الثقل الأسيوي في السياسية الدولية محددات القوة الأسيوية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

40. (مازار، 2016م.ص45)، مايكل جيه مازار، فهم النظام الدولي الحالي، أحد مشروعات (RAND) الولايات المتحدة الأمريكية.

41. (Sutter.2010. p16). Robert G. Sutter, U.S Chines Relations Perilous Past, Pragmatic Present (United Kingdom: Rowman & Littlefield Publishers, Inc.

42. (شعراوي، 2019م.ص191)، سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية.. وأثر التحول في النظام الدولي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.

43. (المشاط.،2015. ص96)، عبد المنعم المشاط، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها في العلاقات الدولية. مجلة السياسة الدولية. القاهرة: مؤسسة الأهرام. العدد 200. ابريل.